الشراكة المجتمعية كآلية لتحسين المردود التربوي في المدرسة الجزائرية–الواقع والآفاق

الدكتور: إبراهيم هياق–جامعة بسكرة

مقدمة:

يعتبر مفهوم الشراكة من المفاهيم الحديثة التي شهدتها الثمانينيات من القرن الماضي، والتي تهدف لتعزيز الانسجام بين وحدتين أو أكثر تربطهم علاقة، يكون لهذا الانسجام أثره الفعال في زيادة المردود، من خلال ظهور مفاهيم الانفتاح والتعاون والاندماج والفعالية...الخ.

أما على الصعيد التربوي فقد شهد مفهوم الشراكة زحفا قويا على الأنظمة التربوية في مطلع القرن الحالي، نظرا لأهمية المفهوم في الحياة التربوية ودوره في تحسين المردود التربوي، وربط علاقة متميزة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي للمدرسة، كونها مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي واجتماعي.

تعتبر المدرسة نموذجا مصغر للمجتمع، تتم في فضائها كل أشكال العلاقات والتفاعلات بين مفردات الوسط المدرسي،رغبة في تنمية الجوانب المعرفية والوجدانية والسلوكية للناشئة، مما يتطلب إشراك الجميع في هذه العملية،(الطاقم التربوي والإداري–أولياء الأمور– المجتمع المدني–المؤسسات العلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية)، لكل هذه الأهداف سعى القانون التوجيهي للتربية إلى حث المؤسسات التربوية على الانفتاح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي، من خلال اعتبار جمعيات أولياء التلاميذ شريكا اجتماعيا في المنظومة التربوية، والسعي لإرساء دعائم شراكة حقيقية مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي، لتحقيق الغايات التربوية في تكوين مواطن جزائري متشبع بقيمه الوطنية ومتفتح على العالم.

هذا ما دفع بنا إلى طرح التساؤل الآتي:

ما واقع **الشراكة المجتمعية في المدرسة الجزائرية وآفاق هذا الواقع حاضرا ومستقبلا ؟؟**

وللإجابة على هذا التساؤل، تناول الباحث الدراسة وفق التدرج الآتي:

1- مفهوم الشراكة المجتمعية.

2- أهداف الشراكة المجتمعية في مجال التربية.

3- مجالات الشراكة المجتمعية.

المنارة للاستشارات

4-واقع الشراكة المجتمعية في المدرسة الجزائرية: المحيط الاجتماعي والاقتصادي أنموذجا.

5- مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية في المدرسة الجزائرية داخليا وخارجيا في ظل الإصلاح التربوي الأخير.

1- مفهوم الشراكة المجتمعية

1-1-مفهوم الشراكة لغة:

وتعني عند ابن منظور، شاركت فلانا بمعنى صرت شريكه، شريك وأشرك، كما يقال نصر وأنصار، الشَّركة والشَّرِكة سواء؛ مخالطة الشريكين، يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا، وقد اشترك الرجلان وتشاركا، وشارك أحدهما الآخر والشريك: المشارك، والشرك كالشريك، والجمع أشراك وشركاء، والإشراك جمع الشرك وهو النصيب، وشركاء بمعنى مستوون في الشيء، وطريق مشترك، أي طريق يستوي فيه الناس. (ابن منظور،103).

1-2-مفهوم الشراكة اصطلاحا:

إن تطور مفهوم الشراكة المجتمعية،كان نتيجة للتطور الحاصل في منظومة المفاهيم المرتبطة مؤسسات المجتمع،وضرورة أن يتوفر قدر مقبول من التفاهم بين هذه المؤسسات، أفرادا وجماعات، من أجل خدمة أهداف المجتمع، فالشراكة الاجتماعية هي "كل ما يقوم به أعضاء المجتمع من أنشطة لخدمة مجتمعهم في كافة مجالاته، السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وقد يكون هؤلاء الأعضاء، أفرادا أو جماعات أو مؤسسات، وتعتمد سلوكيات هؤلاء الأعضاء على التطوعية والالتزام، وليس على الجبر والإلزام، والوعي والنزوع والوجدان والشفافية، وقد تكون هذه الأنشطة نظرية، أو عملية تمارس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة."(العجمي محمد،3-90).

فالشراكة المجتمعية هي تعاون بين طرفين أو أكثر لتحقيق أهداف معينة يتم الاتفاق حولها سلفا، أو هي تنسيق بين أطراف محددة وفق اتفاقية مركزها هدف أو جملة من الأهداف ذات الطبيعة المشتركة.

والشراكة من منظور الفكر الاجتماعي، جملة من التفاعلات بين الفرد والجماعة، يرى فيها أحمد بدوي" تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا من موقف الجماعة وبطريقة تشجعه على المساهمة في تحقيق أهداف الجماعة المشاركة في تحمل المسئولية."(أحمد بدوي،10).

المنارة للاستشارات

والشراكة المجتمعية تعبير على حرية الفرد، ووجه من أوجه الانتماء لمجتمعه، يمارس من خلالها قدرته على المساهمة بخبرته أو أمواله وأفكاره في تنمية وازدهار مجتمعه.

1-3-الشراكة المجتمعية في مجال التعليم

إن المدرسة مؤسسة مجتمعية تحمل آمال وطموحات المجتمع في تحقيق أهدافه، بتكوين مواطن يعي جيدا معنى المواطنة، بكل ما تتضمنه من حقوق وواجبات،غير أن المدرسة في ظل التحديات الراهنة، تقف عاجزة عن تنفيذ السياسة التربوية بكفاءة وإتقان، في ظل غياب التعاون البناء والوعي التام بضرورة المشاركة المجتمعية في النهوض بالمجتمع،من خلال إحدى مؤسساته الرئيسية،"أن التعليم يواجه في الوقت الراهن تحديات ومتغيرات عديدة، توجب مراجعة فلسفته وأهدافه وعلاقته بالمجتمع الذي يوجد فيه، لذلك لا بد أن تكون عملية تطوير التعليم وإصلاح مساره ضرورة ملحة،يسعى إليها المجتمع لإيجاد صيغ جديدة للنهوض به في المستقبل، لمواجهة التطورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية التي تحدث في العالم."(محمد عبد الحميد،عاطف بدر أبوزينة،365).

إن المشاركة المجتمعية في مجال التعليم باتت ضرورة ملحة، من أجل تحقيق الإصلاح التربوي أهدافه، بإشراك كل مؤسسات المجتمع المدني وهيئاته،"تقوم فلسفة هذا المدخل على أساس أن تطوير التعليم، وإصلاحه لم يعد مسئولية الدولة فقط، بل صار قضية مجتمعية وعملا قوميا، مما يقتضي بالضرورة دعم المجتمع كافة المؤسسات التعليمية، في صورة مشاركة مجتمعية من كافة الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، والمجتمع المدني بتنظيماته وجمعياته الأهلية، وأصحاب الأموال ورجال الأعمال، والأحزاب وأولياء الأمور القادرين وغيرهم،لذلك أصبحت المشاركة المجتمعية رئيسية ومحورية في بيئة مجتمع المعرفة،لدعم وإصلاح وتطوير التعليم لبناء المعرفة."(سنقر صالحة،63).

أما "عايدة أبو غريب" فترى في المشاركة المجتمعية تتمثل في "إسهام المجتمع في قطاع التعليم في توفير مصادر مالية أكثر للمدارس، وتخفيف العبء الإداري الملقى على عاتق مديري ومعلمي المدارس، بالإضافة إلى إحساس المجتمع بالمسئولية، وإلمامه بنوعية الأنشطة المدرسية المختلفة، كما تساعد إسهامات المجتمع وأولياء الأمور على تحسين مصادر وأساليب التدريس، وتنظيم الجدول المدرسي، بما يشجع المعلمين والطلاب على المشاركة الفعالة."(عايدة أبو غريب،464).

المنارة للاستشارات

إن الدعوة إلى المشاركة المجتمعية في مجال التعليم، نابعة من أهمية هذا الطرح في تجويد التعليم في ظل التحديات الراهنة، حيث أنه لم يعد بمقدور المدرسة القيام بهذا الدور دون مشاركة مجتمعية، حيث يؤكد "مافي سندرس"(Mavis.G.Sanders) على أن المدرسة لا تستطيع بمفردها تلبية حاجات الطلاب، بل لا بد من أن تكون جزءا من النشاط الكلي الخاص بالقوى المتفاعلة (الأسرة–المدرسة–المجتمع)، للتغلب على المشكلات الخاصة بالتحصيل الأكاديمي والنجاح العلمي. (Mavis.G.Sanders ،20).

فالمشاركة المجتمعية هي المجهودات التي يقوم بها القائمون على الشأن التربوي، من أجل تفعيل العلاقة بين البيئة المدرسية والبيئة المجتمعية، يكون محصلة ذلك مد جسور التفاهم حول القضايا المشتركة، رغبة في تحسين المردود التربوي، ومواجهة المشكلات التربوية والنفسية والاجتماعية.

يرى "الحارثي" في المشاركة المجتمعية في التربية"تعني المشاركة الفعلية من المعلمين وأفراد المجتمع المحلي في تصميم الأنشطة التربوية، وتحديد محتوى المناهج وتطوير الطرق والوسائل التعليمية الملائمة لقدرات وأنماط تعليم الطلبة، ومراقبة نوعية المدرسة وتقويمها من حيث فتح الأبواب أمام الآباء والمجتمع المحلي، ومدى كفاية التسهيلات والخدمات التعليمية المقدمة وملاحظة وتقويم سلوك الطلبة والمعلمين، وكذلك تقدير حاجات المعلمين التدريسية وتأهيلهم وتدريبهم."(الحارثي محمود،20).

2- أهداف الشراكة المجتمعية في مجال التربية

تسعى النظم التربوية الحديثة من خلال جملة من الإصلاحات التربوية لمواكبة التغيرات المتسارعة، وربط المدرسة بالمجتمع كشريك في صنع القرار التربوي، وتحمل مسؤولية ذلك بالمساهمة في مجال التربية، سواء تعلق الأمر بتبادل الخبرات أو الأفكار أو المساهمة المادية، ولن يتحقق ذلك دون انفتاح المدرسة على المحيط الاجتماعي، وتجذر الشعور لدى جميع أفرد المجتمع بأن التطور لا يمكن أن يحدث في غياب قطاع التربية كمنتج للمعرفة التي لا يمكن بدونها تحقيق أي تطور، وعلى هذا الأساس تهدف المشاركة المجتمعية في مجال التعليم إلى تحقيق جملة من الأهداف في هذا السياق نوردها كما يأتي:

المنارة للاستشارات

1-تحديد المشكلات والمعوقات الظاهرة والكامنة التي تعيق التحقيق الجيد لغايات ومرامي العملية التربوية.

2-إعداد أفراد قادرين على التكيف مع ظروف الحياة، فالتربية هي الحياة كما يرى في ذلك "دور كايم".

3-إبراز أهمية العمل الجماعي والتعاون بين مختلف أطياف المجتمع لتسهيل وظيفة المدرسة في إعداد النشء.

4-توفير الدعم المادي والمعنوي للمؤسسة التعليمية، رغبة في تحقيق جودة التعليم وتحسين مخرجاته.

5-ضبط الطلب الاجتماعي للتربية وعلاقته بسوق العمل.

6-المساهمة في الإصلاح التربوي لمدخلات التعليم (المعلمين-المناهج-الإدارة المدرسية-منظومة التشريع المدرسي-إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التربية-الرقمنة...الخ).

3- مجالات المشاركة المجتمعية في التعليم

3-1-مجال مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

ربط المدرسة بمؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة (الأسرة-المراكز الثقافية-دور الشباب-المسجد-رياض الأطفال)، من خلال تبادل الخبرات والمعلومات حول أساليب التنشئة الاجتماعية، وكيفية مجابهة المشكلات التربوية والنفسية والاجتماعية في الوسط التربوي، فالعلاقة بين هذه المؤسسات بشكلها الحالي لا تستجيب للأهداف المرجوة.

3-2- المجال الاقتصادي:

توفير الدعم المادي للمؤسسات التربوية من خلال ربط العلاقة بين المدرسة ورجال الأعمال ورؤساء المؤسسات الاقتصادية(العام/الخاص)، من خلال المساهمة في توفير الدعم المادي لبعض الأنشطة العلمية والثقافية، لأنه من غير المعقول بقاء هذا القطاع بعيدا عن المساهمة في قطاع التربية، وهو أول المستفيدين من مخرجات هذا القطاع الحيوي.

3-3-مجال المجتمع المدني:

انفتاح المدرسة على المؤسسات المنتخبة في المجتمع (المجالس البلدية والولائية والبرلمان)، ومؤسسات المجتمع المدني بكل أطيافه، ومؤسسات الإعلام للمساهمة في الوقاية من المشكلات التربوية والنفسية والاجتماعية، كما يساهم انفتاح هذه المؤسسات

المنارة للاستشارات

في تنمية قيم المواطنة والديمقراطية والحرية وحب الوطن في نفوس التلاميذ من جهة، ومن جهة أخرى إشراك لهذه المؤسسات في صنع القرار التربوي، وتحمل أعباء هذا القرار والمساهمة في تنفيذه.

3-4-مجال الخدمة الاجتماعية:

مشاركة المدرسة في تقديم خدمة مجتمعية، تتجلى في تقديم خدمات وأنشطة مثل (التطوع-القيام بحملات توعية (حوادث المرور-الصحة العامة) -محو الأمية)، بمساهمة الطاقم التربوي والإداري للمؤسسات وتلاميذهم، مما يعزز لدى فئات المجتمع المختلفة بأهمية المدرسة ودروها في المجتمع.

3-5-مجال البحث العلمي

ربط المدرسة بمؤسسات ومراكز البحث العلمي (جامعات-مراكز-مخابر) من أجل المساهمة في حل المشكلات التربوية والنفسية والاجتماعية، فالدراسات والأبحاث التي تشرف عليها هذه المؤسسات تتميز بالمصداقية العلمية، وانفتاح المدرسة على هذه المؤسسات حيث تشكل حقلا بحثا خصبا، تساهم من خلاله الجامعة في إثراء التراث العلمي النظري والتطبيقي، في مجال البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية خاصة.

4-واقع الشراكة المجتمعية في المدرسة الجزائرية: المحيط الاجتماعي والاقتصادي أنموذجا.

شهدت علاقة المدرسة بالمجتمع تطورا،فرضته التغيرات المتسارعة خاصة في العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الحالي،من مؤسسة تابعة للدولة يقصدها المواطن لأجل مصلحة خاصة، معتبرا أن تدخله في شؤون إداراتها أو احد شؤونها خرق قانوني غير مقبول،إلى شريك اجتماعي كامل الحقوق،يساهم بخبرته وأفكاره وأمواله،في تنفيذ العديد من الأنشطة في الوسط التربوي، فكان ذلك تأسيسا لعلاقة غير تقليدية بين المدرسة والمجتمع، علاقة تواصلية تهدف إلى تحسين المردود التربوي، الذي لن يتحقق في غياب ثقافة التعاون والتكامل بين الوسط التربوي والمحيط الاجتماعي والاقتصادي، فكانت هذه القناعة أولوية من أولويات أي نظام تربوي، يسعى نحو الجودة والإتقان في مخرجات العملية التربوية، واعتبرت المدرسة مدرسة المجتمع، في محيطها وبين أسوارها تتم عملية التنشئة الاجتماعية للفرد المواطن،يستفيد المجتمع من مخرجاتها وهياكلها المختلفة،في كل ضروب التعليم المستمر.

المنارة للاستشارات

إن العلاقة العضوية بين المدرسة والمجتمع، جعل منها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمجتمع ومؤسساته المختلفة، فالأبعاد المختلفة للعملية التربوية، من غايات ومرامي وأهداف تربوية، يصممها المجتمع وتنفذها التربية، مما يكسب التلاميذ جملة من المعارف والخبرات والمهارات الضرورية لممارسة أدوارهم المختلفة ضمن النسيج الاجتماعي، محققين بذلك قدرا مقبولا على التكيف مع النظام الاجتماعي السائد، هذا التكيف الذي يساعدهم على الإبداع والنجاح في القيام بهذه الأدوار الاجتماعية.

والمدرسة الجزائرية تسعى من خلال الشروع في الإصلاح التربوي الأخير(2004/2003)،إلى إحداث حالة من التقارب والتعاون بين الوسط المدرسي والمحيط الاجتماعي، خاصة مع تنامي ظواهر اجتماعية تؤرق القائمين على الشأن التربوي،كالعنف في الوسط المدرسي والتسرب المدرسي،ناهيك عن مشكلات أخرى مثل النفور الدراسي والتأخر الدراسي في أوساط التلاميذ،والمرتبط بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية،يمكن تذليلها بمد جسور للتعاون والتشارك بين المدرسة والمحيط الاجتماعي، معتبرا المدرسة امتداد لوظيفة الأسرة،حيث جاء في المادة(05)منه" تقوم المدرسة في مجال التنشئة الاجتماعية، بالاتصال الوثيق مع الأسرة التي تعتبر امتداد لها،بتنشئة التلاميذ على احترام القيم الروحية والأخلاقية والمدنية للمجتمع الجزائري،والقيم الإنسانية وكذا مراعاة قواعد الحياة في المجتمع."معتبرا جمعيات أولياء التلاميذ شريكا اجتماعيا وتربويا فعالا، المادة(13) من القانون التوجيهي للتربية(قانون08-04 مؤرخ في2008/01/23)ضرورة عقد اجتماعات مشتركة بين الأولياء والمدرسين.

إن واقع العلاقة بين المدرسة والمجتمع في الجزائر والعالم العربي، يبقى دوما تلك المعضلة المتمثلة في ضعف التواصل بينهما، إن لم نبالغ ونقول انقطاع حبل الاتصال.

إن وقائع الحياة التربوية تشير إلى"أن إحدى كبريات المشكلات التي يعانيها العمل التربوي في المدرسة، تتمثل في الهوة التي تفصل بين عالم المدرسة وعالم الأسرة، من هذا المنطلق تسعى المدارس الحديثة اليوم إلى هدم هذه الهوة.(علي جاسم الشهاب،علي أسعد وطفة،20).

ويمكننا أن نحدد واقع المشاركة المجتمعية في الوسط المدرسي في الجزائر في ما يأتي:

المنارة للاستشارات

1-غياب الوعي المجتمعي بأهمية التواصل مع المدرسة، لتحسين المردود التربوي لأبنائهم، ولا تقتصر تلك العلاقة في الكشوف التي ترسلها المؤسسات عقب كل اختبار، حيث يحصر الأولياء حالة أبنائهم المدرسية في الجوانب المعرفية، مهملين الجوانب الأخرى النفسية والانفعالية والاجتماعية.

2-ضعف اهتمام الكثير من الأمهات بمتابعة حالة تمدرس أبنائهن في المحيط المدرسي، وترك الأمر من اختصاص الأب، الذي في أحيان كثيرا لا يجد الوقت لذلك، أو لا يهتم أصلا بالموضوع.

3-ربط الأولياء بين المطالبة بالدعم المادي للمؤسسات التربوية والدعوة التي تصلهم لحضور اجتماع بيداغوجي، يهتم بمصير أبنائهم قد لا تكون المساهمة المادية في أحيان كثيرة ضمن جدول الأعمال.

4-تدني مستوى انفتاح الإدارة التربوية على المحيط الاجتماعي والاقتصادي، في أحيان كثيرة وضعف الاستماع الجيد للمحيط، خاصة من حيث اختيار الوقت المناسب لتوجيه الدعوة للأولياء، الذين في أحيان كثيرة يجدون أنفسهم غير قادرين على تلبيتها.

5-عزوف رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية في أحيان كثيرة، على التواصل مع المؤسسات التربوية تجنبا لتقديم التزامات مالية نحوها.

6-تأخر ولوج الكثير من المدارس والمؤسسات التربوية مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، (إنشاء صفحات اليكترونية خاصة بالمؤسسات التربوية، تكون فضاء لكل الأطراف الفاعلة في الوسط المدرسي.).

7-ندرة الإنتاج الإعلامي المتخصص والجاد بكل أنواعه، الذي يستهدف الشأن التربوي ومفرداته وعلاقته بالمحيط الاجتماعي، وعدم الاكتفاء بإثارة القضايا التربوية فقط بشكل مناسباتي.

8-وجود مؤسسات تربوية خاصة الابتدائية منها، في محيط جماعات محلية تتميز بشح الموارد، مما يؤثر بشكل كبير على سير الفعل التربوي.

9-قلة النشاطات اللاصفية في الوسط التربوي، مما يقلل من درجة انفتاح المدرسة على المحيط الاجتماعي.

المنارة للاستشارات

5-مقترح لتفعيل الشراكة المجتمعية في المدرسة الجزائرية داخليا وخارجيا في ظل الإصلاح التربوي الأخير.

إن أي إصلاحات في النظم التربوية لن يكتب لها النجاح،ما لم تتضافر كل الجهود لذلك،من القائمين على الشأن التربوي،إلى المؤسسات ذات العلاقة بالعملية التربوية، تشكل الشراكة التربوية محورها، الذي بفضله تحقق هذه النظم ما تصبو إليه من تجويد في مخرجات هذا النظام، والرفع من مردوده التربوي، لذلك يشير العديد من الباحثين إلى المعضلة التي تتسبب في ضعف المردود التربوي، والمتمثلة في الهوة الكبيرة في العلاقة بين المدرسة والمجتمع، ومن أجل ردم هذه الهوة، يجب مساهمة الجميع في ذلك، من خلال نشر ثقافة المدرسة فضاء مفتوح للجميع، لترقية الفعل التربوي بكل أبعاده، ويقترح كل من الشهاب ووطفة، أنشطة لتفعيل المحيط التربوي مع الوسط الاجتماعي: .(علي جاسم الشهاب، علي أسعد وطفة،150-151).

1-حفلات وندوات ورحلات ونشاطات يشارك فيها الآباء إلى جانب المعلمين والأطفال.

2-مشاركة الآباء "كل حسب اهتماماته" بتقديم دروس أو محاضرات عن طبيعة مهنهم" أطباء -مهندسون-تجار-موظفون بنكيون-رجال سياسة-جنود-.... الخ.

3-تقيم بعض الأسر أنشطة اجتماعية أو حفلات تربوية، بمساهمة مادية مشتركة من الجميع.

4-إقامة مشروعات اقتصادية يشارك فيها التلاميذ وأوليائهم ومعلميهم، تحت إشراف إدارة المدرسة.

والمدرسة الجزائرية في أمس الحاجة إلى تفعيل المشاركة المجتمعية مع كل مفردات الوسط المدرسي، داخليا وخارجيا في ظل الإصلاح التربوي، وفي تصورنا أن هذا التفعيل بإمكانه أن يحد من العديد من الظواهر التي باتت تنخر جسد المؤسسة التربوية، كالتسرب المدرسي، والعنف والغش في الاختبارات الرسمية.... الخ من المشكلات التربوية والنفسية والاجتماعية، والتي ينعكس تفشيها في الوسط التربوي سلبا على المردود التربوي، فتصورنا للمشاركة المجتمعية أن يكون على المستويين الداخلي والخارجي:

المنارة للاستشارات

أولا: على المستوى الداخلي للمؤسسة التربوية:

ونعني بذلك بناء تصور حول مشروع يضم كل مفردات الوسط التربوي، من الطاقم التربوي والإداري إلى العمال المهنيين، وصولا إلى محور العملية التربوية المتمثلة في التلاميذ.

يتم العمل على مرحلتين أساسيتين:

1- المرحلة الأولي: إعداد الخطة(المشروع)

ويتجلى ذلك من خلال تكوين لجان عمل كل لجنة يرأسها مدير فرعي للمشروع يمثل فئة من فئات الوسط التربوي، تحت إشراف مدير المؤسسة، يتم خلالها حصر الإمكانات المتوفرة للسنة المقبلة، واقتراح الأهداف المراد تحقيقها على ضوء ما يتوفر من إمكانات، سواء في الجانب التربوي، أو الجوانب الإدارية، والقدرة على الإنجاز من حيث (الطاقم البشري+الزمن الكافي).

2- المرحلة الثانية: المناقشة والتصديق

بعد أن يعد كل مدير فرعي لمشروعه وفق ما توفر لديه من إمكانات مادية وبشرية، تجتمع اللجنة مكونة من مدير المؤسسة رئيسا والمدراء الفرعيين كل حسب الجزء المقترح من الخطة العامة، يتم خلال الاجتماع مناقشة كل المشاريع الفردية، وعلاقتها بالهدف العام الذي تم الاتفاق حول تحقيقه خلال السنة المقبلة، وبعد أن يكن جاهزا للانطلاق تتم المصادقة على مراحله، ليشرع في ذلك انطلاقا من العام المقبل.وخلال ذلك يتم وضع رزنامة للتقويم خلال السنة المقبلة حسب خصوصية الأهداف المتضمنة في المشروع، دورتين تقيميتين على الأقل.

ثانيا: على المستوى الخارجي للمؤسسة

ويتعلق بالمؤسسات ذات العلاقة بالمؤسسة التربوية، من خلال ربط علاقة تشاركية مع المدرسة، يتم خلالها تفعيل العلاقة بواسطة أجرأة الأهداف المسطرة، حتى يتم تقييم وتقويم هذه العلاقة ودورها في تحقيق الهدف الأساسي، والمتمثل في الرفع من المردود التربوي بتحسين مخرجات المدرسة، والحد من الظواهر السلبية التي تعيق هذا الهدف.

1- المدرسة والأسرة:(جمعية أولياء التلاميذ)

إن الهوة التي سبق أن أشرنا إليها في علاقة المدرسة بالمجتمع، تأتي الأسرة في مقدمة العناصر التي تعاني المدرسة من ضعف العلاقة التواصلية بينها وبين الأسرة، والتي

المنارة للاستشارات

يفترض أن تكون العلاقة بينهما في أرقى صورها، لأن المدرسة هي امتداد طبيعي للأسرة، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتطبيع الاجتماعي، فالأسرة أم بيولوجية للطفل، والمدرسة أمه الثقافية والاجتماعية، بين جنباتها وفي أفنيتها وحجراتها، يتعلم أساليب التكيف الاجتماعي، وينمو عقليا واجتماعيا وانفعاليا ونفسيا، ولتفعيل العلاقة بينهما نقترح ما يأتي:

- تحسين الصورة النمطية لعلاقة المدرسة بالأسرة، يلعب المدير ورئيس جمعية أولياء التلاميذ دورا بارزا في ذلك، من خلال تنظيم ندوات توعية يستدعى لها الأولياء في أوقات تكون مناسبة وبالاتفاق مع الطرفين، يتفق خلالها الجميع على خطة للتواصل بينهما، وعرض برنامج المؤسسة ومشروعها لتحسين وتجويد المردود التربوي، حتى يعي الأولياء موقعهم من المشروع، وأن أهدافهما مشتركة خدمة لأبنائهم.
- تفعيل دور دفاتر المراسلة في عملية التواصل بين الأولياء والمدرسين، هذا الدفاتر التي يدفع ثمنها الأولياء، وفي أحيان كثيرة لا تستغل من طرف الأساتذة، وإن تم ذلك فلغرض تسجيل النتائج المحصل عليها، لتبقى أرقام صماء، بدون ملاحظات مفيدة للولي في تدارك المستوى التحصيلي لأبنه.
- استغلال توفر وسائل تكنولوجية حديثة، للتواصل مع الأولياء وإبلاغهم بغياب الأبناء أو تأخيراتهم من خلال البرمجة المسبقة، على الهواتف المحمولة للآباء، أو البريد الإليكتروني.
- فتح صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي باسم كل مؤسسة تربوية، لعرض الأعمال والمشاريع التربوية، وانجازات الطلبة، والتعريف بمحيط المؤسسة وطاقمها التربوي والإداري، ونتائجها المسجلة في الامتحانات الرسمية، وكل الإعلانات المتعلقة بشؤون الطلبة والأولياء، كما يمكن أن يضمن الموقع دروسا في مختلف المواد التعليمية، يشرف عليها الأساتذة، مع نشر المواضيع المقترحة والتصحيح النموذجي لها، حتى تكون عونا للطلاب وأوليائهم، في إنجاز تقويم ذاتي وفعال.

2- مؤسسات المجتمع المدني

إن المجتمع المدني بكل مؤسساته في الدول المتقدمة، يضع بصماته بشكل واضح في مجال التربية والتعليم من خلال المشاركة الفعالة في الحياة المدرسية، خاصة مع ولوج الألفية الثالثة، وتغير دور المدرسة من وسط للتنشئة الاجتماعية وتلقين الأفكار والمبادئ، إلى وسط يراقب ويوجه العملية، فلم يعد المعلم المالك الوحيد للمعرفة، وبالتالي أصبحت

المنارة للاستشارات

ضرورة التعاون بين المدرسة والمجتمع المدني بمؤسساته المختلفة ضرورة لا بد منها، فالعالم من حولنا يتحول إلى مجتمع المعرفة، مجتمع المعلوماتية، فكان لزاما علينا أن نغير من أسلوب إدارة ملف التربية والتعليم، بشكل يساير التوجهات الجديدة في هذا المجال من خلال مشاركة فعالة،تتجلى في ما يأتي:

- المساهمة في نشر الوعي بضرورة الاهتمام بالمدرسة، من خلال النشاط الجمعوي، ندوات ملتقيات، تظاهرات ثقافية...الخ.
- المساهمة في محاربة الأمية من خلال برامج محو الأمية وتعليم الكبار، بالانفتاح على المدرسة كوسط يساهم في الحد من هذه الظاهرة، إعدادا وتأطيرا.
- المساهمة في نشر ثقافة المطالعة في أوساط الناشئة من تلاميذ المدارس، من خلال تنظيم أيام دراسية، وأبواب مفتوحة على المطالعة في المراكز الثقافية ودور الشباب.
- تقديم برامج الدعم البيداغوجي لطلاب المدارس الذين يعانون من تأخر دراسي في مادة أو مجموعة من المواد، وأن تكون هذه الجمعيات سندا للأولياء ماديا ومعنويا، خاصة في ظل طغيان الدروس الخصوصية وبأسعار خالية، لا تتحملها جيوب البسطاء من أبناء الشعب.
- تجنيد الكفاءات العلمية والتربوية لتقديم محاضرات في الوسط التربوي، تكون موجهة للتلاميذ من أجل تحفيزهم نحو النجاح، وللآباء من أجل نشر ثقافة التربية السوية، ومعرفة متطلبات أبنائهم المختلفة، عقليا وجسميا ونفسيا وانفعاليا.

3-المحيط الاقتصادي

إن المجال الاقتصادي في علاقته بالتربية في حاجة إلى تفعيل،من أجل أن يساهم في العملية التربوية، خاصة من قبل رجال الأعمال وأرباب العمل الكبار،الذين بوسعهم إحداث نقلة نوعية في مجال التربية،رغم أن التعليم مجاني وعلى عاتق الدولة،إلا أن القانون التوجيهي للتربية في مادته(13)،أشرك الأولياء في المساهمة بجزء من المصاريف المتعلقة بالتمدرس، دون أن يمس ذلك بمبدأ مجانية التعليم"يمكن أن يطلب من الأولياء المساهمة في تغطية بعض المصاريف، المتعلقة بالتمدرس، والتي لا تمس مبدأ مجانية التعليم طبقا لشروط تحدد عن طريق التنظيم".

ولتفعيل المشاركة المجتمعية بشكل يستجيب للتطورات الحاصلة في مجال التربية، يمكن للمدرسة خاصة من خلال شبكة العلاقات التي يقيمها مدير المؤسسة ورئيس جمعية

المنارة للاستشارات

أولياء التلاميذ، مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، حاثا إياهم على القيام بجملة من الخدمات تجاه المحيط الاجتماعي المدرسي، لتفعيل الشراكة المجتمعية التي يستفيد القطاع الاقتصادي من مخرجات هذه المؤسسات، تتجلى مشاركة الوسط الاقتصادي اجتماعيا في المدرسة من خلال:

- التكفل المادي ببعض النشاطات الاجتماعية الترفيهية والتشجيعية للطلاب المتفوقين، بشكل هدايا أو رحلات سياحية.
- تقديم تبرعات أو إعانات لبعض العائلات الفقيرة والمعوزة، من خلال الدور الايجابي لجمعيات أولياء التلاميذ.
- التكفل بالعلاج لبعض الحالات في الوسط المدرسي، (طب العيون مثلا).
- توزيع محافظ مدرسية أو ألبسة ودفع الحقوق المدرسية للتلاميذ المعوزين.

4-الإعلام والاتصال

إن من نافلة القول الأهمية التي بات الإعلام يحتلها في عصرنا هذا، فإن قلنا نحن في عصر تكنولوجيا والإعلام لا نكون جانبنا الصواب، هذا القطاع الحيوي الذي بإمكانه أن يساهم من خلال المشاركة المجتمعية، في تحسين المردود التربوي وتجويد مخرجات التربية، وذلك من خلال المساهمة في:

- تشخيص المشكلات التربوية والنفسية في الوسط المدرسي، والبحث في الطرق العلاجية من خلال الاستعانة بالخبراء والمختصين في المجال.
- نشر ثقافة الرغبة في العلم والبحث العلمي، من خلال تشجيع المبادرات والإشادة بها، تحفيز الطلاب على بذل الجهد في ذلك.
- تقديم لوحات إشهارية تبرز أهمية العلم في حياة الأمم، وتعزز من مكانة المعلم والمربي، وتبرزه في صورة المُخَلص لهذه الأمة من الأخطبوط الخطير(الجهل-المرض-الفقر).لا أن يعكس صورة تهز من مكانة المعلم في الوسط الاجتماعي، وتجعله مثار السخرية من طرف طلابه، تهتز على إثرها صورة المربي.

5- مراكز البحث العلمي والدراسات المستقبلية

تعتبر المؤسسات التربوية حقلا خصبا للدراسات النفسية والاجتماعية والتربوية، والمشاركة المجتمعية في إطار التطوير والتجويد بين الجامعة ومراكز البحث العلمي والمدرسة،

المنارة للاستشارات

أضحت من الأولويات التي تسعى إليها الدول المتقدمة، حتى لا تترك أي أمر للصدف، بل كل الأحداث تحت السيطرة، يمكن التنبؤ بها والتحكم في مساراتها تحقيقا لأهداف العلم.

إن انفتاح المؤسسات البحثية على الوسط التربوي، تتجلى في جملة من الأهداف كما يأتي:

- ربط المؤسسة التربوية بكل جديد في مجال المقاربات البيداغوجية، وكيفية ممارسة الفعل التربوي.
- إثراء الفكر التربوي من خلال الدراسات التي يشرف عليها مختصون في مجال علوم التربية.
- الاستفادة من نتائج الملتقيات (الوطنية والدولية) والأيام الدراسية، التي تنجزها المخابر التابعة للجامعات والمراكز البحثية في تحسين المردود التربوي، والتغلب على المشكلات النفسية والتربوية.

خلاصة:

تعتبر الشراكة المجتمعية في الوسط التربوي، مؤشرا على تطور الفكر، وعاملا محددا لنضج المجتمعات، والوصول لدرجة تحتل فيها المدرسة بؤرة اهتمام كل مؤسسات الدولة، من المدرسة نتعلم أولى الخطوات في مجال البحث والتقصي العلمي، وإليها نعود باحثين عن مشكلات علمية جديدة تمكننا من تجديد إكسير البحث العلمي في دمائنا، وعلى درجة ارتباط المدرسة بمؤسسات المجتمع في تفاعل وتناغم تأثيرا وتأثرا، نحدد درجة رقي ونجاح مخرجات أي نظام تربوي.

وعلى هذا الأساس نسجل علاقة المدرسة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي، كلما كانت المدرسة في مركز الأحداث، تقف على نفس المسافة من مؤسسات المجتمع، تتبادل معها إشارات التواصل على أمواج وترددات متوافقة، انعكس ذلك على مخرجات الوسط التربوي، وكلما كانت أمواج الإرسال والاستقبال للطرفين متنافرة، كان تأثير ذلك سلبا على مخرجات الوسط التربوي على كافة المستويات.

المنارة للاستشارات

مخطط يوضح المحيط الاجتماعي والاقتصادي للمدرسة

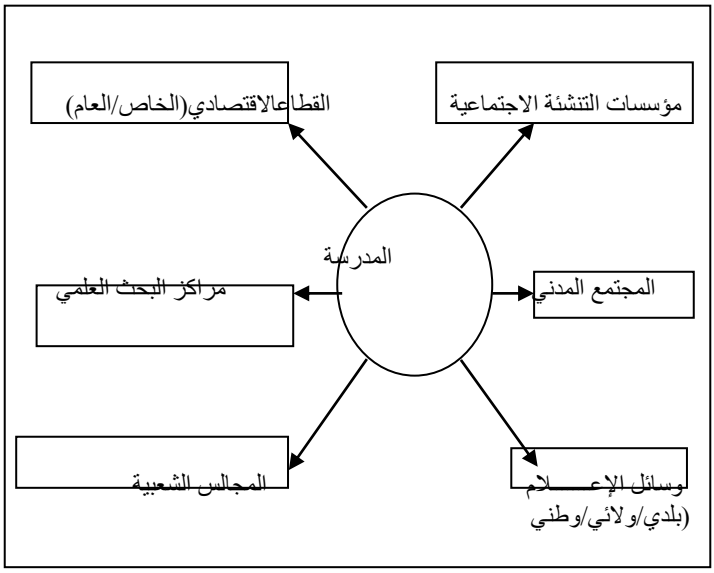

قائمة المراجع:

قائمة المراجع:

1-ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، ج7، دار التوفيقية، القاهرة،2001.

2-العجمي محمد، المشاركة المجتمعية المطلوبة لتفعيل الإدارة الذاتية لمدارس التعليم الابتدائي بمحافظة الدقهلية، مجلة كلية التربية، المنصورة، عدد 58، مج1.

3-الحارثي محمود،"المنظمات الأهلية والشراكة في العملية التعليمية"، الندوة الإقليمية حول تطوير التعليم ما بعد الأساسي للدول العربية للصفين(11-12)، وزارة التربية والتعليم العمانية، مسقط، سلطنة عمان،2005.

4-محمد عبد الحميد، عاطف بدر أبوزينة، "تصور مستقبلي للتجديد التربوي المعاصر بالتعليم الثانوي العام في ضوء المتغيرات المجتمعية والاتجاهات العالمية، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، عدد29.

5-سنقر صالحة، المدرسة المجتمعية، دار الفكر، القاهرة،2005.

6-عايدة أبو غريب،"المشاركة المجتمعية وجودة التعليم في الدول النامية"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الأول"مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة،

المنارة للاستشارات

كلية البنات، جامعة عين شمس، بالتعاون مع أكاديمية طيبة المتكاملة للعلوم،25-2002/06/26.

7-على جاسم الشهاب، على أسعد وطفة، علم الاجتماع المدرسي (بنيوية الظاهرة ووظيفتها الاجتماعية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الكويت،2004.

8- Mavis.G.Sanders, "the role of community in compréhensive school,Family and community,partnership programes",the Elementary school journal ,vol 102,no ;01,2001 .

المنارة للاستشارات